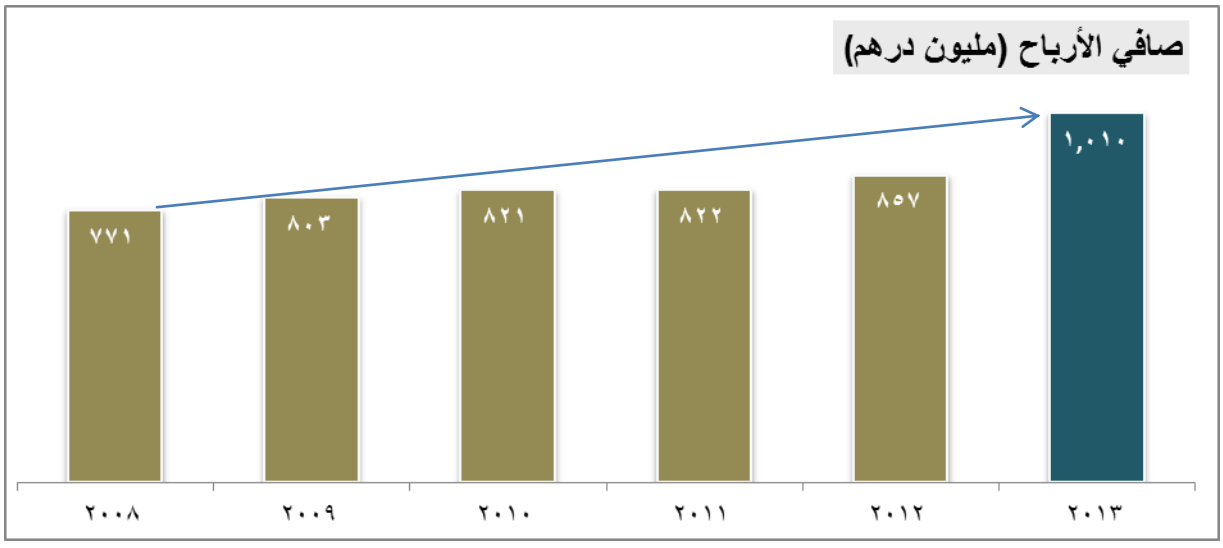
بنك دبي التجاري يسجل أرباحا صافية قياسية للعام ٢٠١٣ بلغت ١,٠١ مليار درهم

المؤشرات المالية الرئيسية:

- ارتفع الربح الصافي لسنة ٢٠١٣ بنسبة ١٨% ليصل إلى ١,٠١٠ مليون درهم مقارنة بـ ٨٥٧ مليون درهم لسنة ٢٠١٢.
- ارتفعت الأرباح التشغيلية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ بنسبة ٩,٣% لتصل إلى ١,٤٠٥ مليون درهم مقارنة بـ ١,٢٨٦ مليون درهم للعام السابق.
- بلغ الربح الصافي للربع الرابع من العام ٢٠١٣ ٢٥٨,٧ مليون درهم مرتفعا بنسبة ١٢٦% عن الربع الرابع من العام ٢٠١٢.
- سجلت القروض والتسليفات والبالغة ٣٠,٣ مليار درهم ارتفاعا بنسبة ١١,٣% مقارنة بـ ٢٧,٢ مليار درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.
- ارتفعت ودائع العملاء والبالغة ٣٠,٩ مليار درهم بنسبة ١٠,٣% مقارنة بـ ٢٨,١ مليار درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.
- نسبة جيدة لكفاية رأس المال بلغت ١٩%.
- بلغ العائد على معدل حقوق الملكية نسبة ١٥,١% في حين بلغ العائد على معدل الموجودات ٢,٤%.
- استقرت نسبة كفاءة التشغيل عند مستوى جيد بنسبة ٣٠,٩%.
- الإعلان عن توزيع ارباح نقدية بنسبة ٣٠% وأسهم منحة بنسبة ١٠% من رأس مال البنك عن عام ٢٠١٣.

دبي، ٢٩ يناير ٢٠١٤

ارتفع الربح الصافي لبنك دبي التجاري بنسبة ١٨% للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ ليصل إلى ١,٠١٠ مليون درهم مقارنة مع ٨٥٧ مليون درهم لسنة ٢٠١٢. حيث تمكن البنك من المحافظة على نهجه في تحقيق النمو في أرباحه الصافية العام تلو الأخر خلال الأعوام الخمسة الماضية وهي الفترة التي تزامنت مع حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية.



وقد نجم هذا الربح الصافي عن الارتفاع الحاصل في الإيرادات التشغيلية للبنك بنسبة ٩,٤% والتي بلغت مستوى غير مسبوق عند ٢,٠٣ مليار درهم. وارتفع صافي إيرادات الفوائد بنسبة ٨,٧% ليصل إلى ١,٤٥ مليار درهم مقارنة بـ ١,٣٣ مليار درهم للعام ٢٠١٢. وارتفعت الإيرادات من غير الفوائد بنسبة ١١,١% لتصل إلى ٥٨٤ مليون درهم مقارنة بـ ٥٢٦ مليون درهم للعام٢٠١٢. ومن جهة أخرى ارتفعت المصاريف التشغيلية لعام ٢٠١٣ بنسبة ٩,٧% لتصل إلى ٦٢٨ مليون درهم مقارنة بـ ٥٧٢ مليون درهم للعام ٢٠١٢ نتيجة لقيام البنك بالاستثمار في موارده البشرية وبنيته التحتية. ونتيجة لذلك حقق البنك نسبة نمو مرتفعة في أرباحه التشغيلية بلغت ٩,٣% لتصل إلى ١,٤٠٥ مليون درهم مقارنة بـ ١,٢٨٦ مليون درهم للعام السابق. هذا واستقرت نسبة كفاءة التشغيل عند مستوى ٣٠,٩% ويعد هذا المستوى أقل من المعدل العام للسوق.

وسجل اجمالي موجودات البنك ارتفاعا بنسبة ١٣,٢% ليصل إلى ٤٤,٥ مليار درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ مقارنة بـ ٣٩,٣ مليار درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

وبلغت القروض والتسليفات ٣٠,٣ مليار درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ مرتفعة بنسبة ١١,٣% مقارنة بـ ٢٧,٢ مليار درهم كما في نهاية العام الماضي. واستمر البنك في تنمية اعماله من الشركات حيث ارتفع اجمالي القروض والتسليفات للشركات بنسبة ٩,٧% ليصل إلى ٢٩,٥ مليار درهم مقارنة بـ ٢٦,٩ مليار درهم كما في نهاية العام السابق. في حين قام البنك بمضاعفة تركيزه على الأعمال المصرفية للأفراد مما ادى إلى ارتفاع إجمالي القروض والتسليفات للأفراد بنسبة ٣٥% ليصل إلى ٣,٣ مليار درهم مقارنة بـ ٢,٤ مليار درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

وارتفعت ودائع العملاء بنسبة ١٠,٣% لتصل إلى ٣٠,٩ مليار درهم مقارنة بـ ٢٨,١ مليار درهم كما في نهاية العام ٢٠١٢.

ويتمتع البنك بمستويات عالية من السيولة حيث بلغت نسبة التسليفات إلى مصادر الأموال المستقرة ٨٠,٩% في نهاية ٢٠١٣ مقارنة بـ ٨١,٨% للعام ٢٠١٢ ومقارنة بنسبة ١٠٠% الحد الأقصى المسموح به بحسب تعليمات المصرف المركزي . وبلغت نسبة التغطية للسيولة المحتسبة بحسب تعليمات بازل–٣ نسبة ١١٦% ما يفوق وإلى حد كبير الحد الأدنى المنصوص عليه بحسب تعليمات المصرف المركزي والبالغ ٥٠%. قام البنك خلال العام ٢٠١٣ بسداد كامل اموال الدعم الحكومي والبالغة ١,٨ مليار درهم والتي كان قد تلقاها من وزارة المالية وبشكل مسبق لموعد الاستحقاق التعاقدي و الكائن في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. كما وأتم البنك بنجاح اصدار سندات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي في إطار برنامجه لسندات اليورو متوسطة الأجل. كما وقام باستبدال القرض الجماعي والبالغة قيمته ٤٥٠ مليون دولار أمريكي والمتبقي على تاريخ استحقاقه التعاقدي اقل من عام بقرض أخر بنفس القيمة ولمدة استحقاق تصل إلى ثلاثة أعوام.

يتمتع البنك بملاءة مرتفعة متمثلة بمصادر تمويل رأسمالية بلغت ٧,٢ مليار درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣. وبلغت نسبة كفاية رأس المال ١٩% بحسب بازل ٢ وهي اعلى بكثير من الحد الأدنى بحسب متطلبات المصرف المركزي والبالغة ١٢%. في حين بلغت نسبة كفاية الشق الأول من رأس المال ١٧,٧% (ديسمبر ٢٠١٢: ١٧,٧٢%). وبلغت نسبة الملاءة المالية المحتسبة بحسب تعليمات بازل –٣ نسبة ١٣,٣% مقارنة بالحد الأدنى المنصوص عليه والبالغ ٣%. وارتفع العائد على معدل الموجودات ليصل إلى ٢,٤% مقارنة بـ ٢,٢% للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢. كما وارتفع العائد على معدل حقوق الملكية ليصل إلى ١٥,١مقارنة بـ ١٣,٤% للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

وبلغت المخصصات المقتطعة لسنة ٢٠١٣ مبلغ ٤١٩ مليون درهم متضمنة مبلغ ٣٣ مليون درهم للمخصصات الجماعية والتي تمثل بدورها ١,٥% من اجمالي الموجودات المرجحة للمخاطر الائتمانية. وتحسنت نسبة القروض المصنفة من ١١,٢% كما في نهاية ديسمبر ٢٠١٢ إلى ١٠,١% كما في نهاية ديسمبر ٢٠١٣ كما تحسنت نسبة التغطية للقروض المصنفة لتصل إلى ٨٤,٩% (٢٠١٢: ٧١,٧%) .

ولقد تم الإعلان عن هذه النتائج والتي تخضع لموافقة المصرف المركزي عليها عقب اجتماع لمجلس إدارة البنك. واقترح المجلس توزيعات ارباح نقدية بنسبة ٣٠% وأسهم منحة بنسبة ١٠% من رأس مال البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ ويخضع هذا الاقتراح لموافقة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك والمنوي انعقادها بتاريخ ٥ مارس ٢٠١٤.

وتعليقا على هذه النتائج، قال بيتر بالتوسن، الرئيس التنفيذي للبنك: "أن الأرباح القياسية المحققة جاءت حصيلة للأداء القوي لجميع قطاعات الأعمال. ولقد تمكنا و من خلال استراتيجيتنا للأعمال المصرفية للأفراد وبتركيزنا المتجدد على قطاعات الأفراد من اصحاب الثروات من تنويع محفظتنا وزيادة حصتنا من السوق في الوقت الذي نستمر به بالحفاظ على علاقات وطيدة مع عملائنا من المؤسسات التجارية والشركات وبالأخص الشركات العائلية لضمان بقائنا الشريك المصرفي الأمثل لهم في السنوات القادمة. وأنا على يقين من قدرة البنك على النمو جنبا إلى جنب مع عملائه مدعوما بتمتعه بنسب سيولة وملاءة مرتفعة ".
وأضاف السيد بالتوسن: " سوف يشهد البنك في العام ٢٠١٤ المزيد من الدعم لاستراتيجيته للخدمات المصرفية للأفراد من خلال تقديم المنتجات والخدمات المصرفية الشخصية المبتكرة والتي ستقدم خبرة فريدة ومميزة لعملائنا".

<u>إنجازات البنك الرئيسية خلال العام:</u>

- أتم البنك بنجاح اصدار سندات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي في إطار برنامج بنك دبي التجاري لسندات اليورو متوسطة الأجل. وقد تم تصنيف الإصدار بالفئة **'A–'** من قبل مؤسسة فتش والفئة **"Baa1"** من قبل مؤسسة موديز. وقد تم تغطية الإصدار بأكثر من ٥ مرات نظرا للطلب القوي من الشرق الأوسط، وآسيا، وأوروبا.
- قام البنك بسداد كامل اموال الدعم الحكومي والبالغة ١,٨ مليار درهم والتي كان قد تلقاها من وزارة المالية وبشكل مسبق لموعد الاستحقاق المتفق عليه و الكائن في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.
- حصل التجاري الإسلامي، وحدة الخدمات المصرفية الإسلامية لدى البنك على جائزة "أفضل مقدم للخدمات الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة لعام ٢٠١٣" من مجلة "ذي بانكر The Banker" التابعة لمجموعة فايننشال تايمز.
- تقديرا لأدائه المتميز في التنفيذ الآلي للدفعات وتسليم التحويلات التجارية والمالية، حصل البنك على جائزة التميز في التنفيذ الآلي المباشر للدفعات الخارجية STP للعام ٢٠١٣، وتمنح هذه الجائزة سنويا من قبل كوميرز بنك الألماني للبنوك الرائدة في هذا المجال.
- أكمل البنك بنجاح عمليات تطبيق نظم " تي آي بلس" للتمويل التجاري على نموذج "ساس" (SaaS) ليصبح بذلك أول بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يطبق هذا النظام ضمن أعماله المصرفية. سيقوم النظام الذي تم محاكاته بالكامل مع النظام المصرفي المركزي للبنك بتبسيط العمليات وتسريع الإجراءات مما يتيح لنا تقديم خدمة أفضل لعملائنا.

- حصل البنك للعام الثالث على التوالي على علامة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من غرفة تجارة وصناعة دبي تقديرا لجهوده المتواصلة فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.

أنشطة المسؤولية الاجتماعية الرئيسة خلال العام:

- قام البنك و بالتعاون مع مجلس دبي الرياضي بتنظيم الموسم الثاني من "بطولة بنك دبي التجاري لألعاب القوى للناشئين" في نادي ضباط شرطة دبي، حيث أقيمت النهائيات في فبراير ٢٠١٣. وقد شارك في الحدث ١٦٥٠ طالب وطالبة يمثلون ٦٩ مدرسة، مقارنة بـ١٠٠٠ طالب شاركوا في الموسم الأول.
- تلبية لحملة كسوة مليون طفل محروم حول العالم التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي " رعاه الله " تبرع بنك دبي التجاري بمبلغ مليوني درهم مساهمة منه في الحملة.
- أطلق البنك بطاقة بنك دبي التجاري – النادي الأهلي مسبقة الدفع، والتي تحمل اسم وشعار كلاً من البنك والنادي، لاستخدامها من قِبَل موظفي ومتدربي ومشجعي النادي الأهلي. وقد جسد إطلاقها حرص والتزام البنك على دعم الحركة الرياضية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- أبرم البنك مذكرة تفاهم مع جمعية بيت الخير يقوم البنك بموجبها بتطوير حلول دفع الكترونية لمستفيدي الجمعية ، وذلك في إطار التزامه بأرفع معايير المسؤولية الاجتماعية، ودوره الرائد في تطوير حلول مالية إلكترونية مبتكرة.
- وقع البنك على مذكرة تفاهم مع هيئة تنمية المجتمع، وهي هيئة حكومية مختصة بالتنمية الاجتماعية في دبي، لتقديم حلول دفع الكترونية من خلال بطاقة مسبقة الدفع تُقدم لمستفيدي الهيئة.

لمحة عامة عن بنك دبي التجاري

تأسس بنك دبي التجاري في دبي– دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٦٩ وهو شركة مساهمة عامة.

إن أسهم البنك مدرجة في سوق دبي المالي وهي مملوكة بالكامل لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة من بينها ٢٠% مملوكة من قبل مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية. وتصل القوى العاملة في البنك إلى ١,١٠٠ موظفا وموظفة ينتمون إلى ٣٩ جنسية حيث تبلغ نسبة الموظفين المواطنين ٤١%. ويقدم البنك مجموعة متكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية التجارية والإسلامية لعملائه من الأفراد والشركات من خلال شبكة أفرع مكونة من ٢٦ فرعا إضافة إلى مكتبي صرف . ويستثمر البنك في شبكة واسعة من اجهزة الصراف الآلي و أجهزة إيداع الشيكات والنقد تصل إلى ٢٠٠ جهازا.